مريم العقيل خلال مشاركتها بالحلقة النقاشية

مريم العقيل وخالد الروضان وعبدالوهاب الوزان وأماني بورسلي والمستشار جمال الجلاوي وحسين الخرافي وعبدالكريم تقي في مقدمة الحضور

خالد الروضان متحدثا خلال الحلقة النقاشية

«اتحاد الصناعات» نظم مؤتمر ومعرض «جسور 2019» تحت رعاية سمو الأمير

العقيل: الخطة الخمسية القادمة ستحول الحكومة من «إلكترونية» إلى «رقمية»

طارق عرابي

قالت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إن الصناعة هي ركيزة اقتصادية مهمة من ركائز الاقتصاد الكويتي، كما أنها تعتبر إحدى الركائز السبع لخطة التنمية في الكويت.

وأضافت خلال مشاركتها في الحلقة النقاشية التي أقيمت على هامش مؤتمر ومعرض جسور 2019، الذي نظمه اتحاد الصناعات الكويتية تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، امس وبحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية خالد الروضان، ومدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي، ورئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي، أضافت أن خطة التنمية في الكويت تسير على حسب المخطط لها، حيث شهدت الخطة الخمسية الأولى إطلاق عدد من التشريعات الجديدة، وتأسيس مؤسسات جديدة، فيما شهدت الخطة الخمسية الثانية العديد من مشاريع البنية التحتية والمنشآت والجسور وشبكات الطرق والخطوط السريعة، والمدن الإسكانية الجديدة (على غرار مدينة سعد العبدالله)، ومدينة صباح السالم الجامعية.

وتابعت العقيل بالقول إن الخطة الخمسية الثالثة التي ستمتد خلال السنوات 2020ـ2025 ستشهد قفزات نوعية تهدف إلى تحقيق رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الرامية إلى تحويل الكويت إلى مركز تجاري واستثماري جاذب بالمنطقة.

وبينما أقرت العقيل أن الدورة المستندية بالكويت مازالت معقدة، فقد أقرت كذلك بوجود تشابك في بعض اختصاصات الوزارات، لكنها أكدت أن الخطة الخمسية القادمة هي التي ستحل كل هذه الأمور من خلال تحويل العمل من «حكومة الكترونية» إلى «حكومة رقمية» أو «ديجيتال»، وذلك بهدف فك التشابك بالاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة.

وتابعت «في الخطة الخمسية القادمة سنشهد تراجع الحكومة عن دورها التقليدي كـ «مشغل» و«مدير»، إلى «منظم»، حيث من المقرر أن تترك الحكومة دورها للقطاع الخاص الذي سيعمل كشريك للدولة داخل الخطة لتحقيق رؤية سمو الأمير».

الزميل عدنان الراشد يتوسط العميد خليل الأمير وهدى البقشي والزميلة بدور المطيري (زين علام)

بالمقابل، أوضحت العقيل أن القطاع الصناعي يعاني من عدم إقبال الشباب الكويتي على العمل فيه، وذلك في ظل تمتع الوظيفة الحكومية بالكثير من المزايا، إذ وبغض النظر عن الرواتب الحكومية المرتفعة، فهناك مزايا أخرى تتمثل في حصول الموظفين الحكوميين على بعثات دراسية وأقات عمل أقل، إلى جانب مرونة أكبر بالعمل مقارنة بالقطاع الخاص الذي يتطلب القوة والالتزام، لذا نجد أن الكثير من خريجي الهندسة الصناعية لا يرغبون بالعمل في القطاع الصناعي وينتظرون دورهم للعمل في الحكومة للاستفادة من مزايا الوظيفة الحكومية.

وأكدت العقيل ضرورة توحيد جدول الرواتب في كافة الجهات الحكومية بما يتناسب مع القطاع الخاص، على أن يتم وضع ضوابط لتوحيد المزايا بينهما، فيما دعت في الوقت نفسه إلى خلق تناغم بين المؤسسات الحكومية في هذا الجانب.

وقالت إن القطاع الصناعي يعاني من صعوبة إجراءات العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن بينها الادارة العامة للبيئة، والادارة العامة للجمارك، وبلدية الكويت، لافتة إلى أنه يجري حاليا إعادة النظر في قانون البيئة الذي يحتوي على الكثير من الملاحظات، لاسيما الغرامات المرتفعة وآلية فحص العينات.. وغيرها.

وألمحت العقيل إلى أن جذب المستثمر الأجنبي إلى الكويت يتطلب بداية رفع العقبات وتحسين بيئة الأعمال، مبينة أن تحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى التنافسية، هما أساس نجاح خطة التنمية بالكويت، لذا فهناك العديد من المبادرات التي يجب أن نسير عليها لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، من بينها تحسين شبكات النقل للوصول بالكويت إلى مركز مرموق على مستوى دول العالم.

التغلب على المصاعب

من ناحيته، أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن الكويت استطاعت خلال المراحل السابقة من خطة التنمية التغلب على الكثير من المصاعب التي كانت موجودة، كما أنها نجحت في إقرار مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات، خاصة ما يتعلق بالقطاع الصناعي، ومنها على سبيل المثال (سكن العمال داخل المصانع)، ومد أمد صلاحية شهادات الضمان للمصانع من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

وأشار إلى أن مؤشر تحسين بيئة الأعمال هو المؤشر الذي باتت تتنافس فيه دول العالم وليس الأرقام، فهذا المؤشر يدار من خلال البنك الدولي الذي يقوم بإرسال فرق إلى مختلف الدول لتقييم الإجراءات واستطلاع آراء القطاع الخاص والمجتمع المدني للتأكد من سهولة بيئة الأعمال بالداخل، إلى جانب وجود مؤشرات فرعية أخرى أهمها مؤشر البدء بالأعمال التجارية، وهي إجراءات تتم في سرية تامة من خلال جهات ومكاتب محاماة تقوم بفحص الاجراءات للتأكد من مدى التزام الحكومة بتسهيل بيئة الأعمال بالشكل الصحيح.

ولفت إلى أن الكويت نجحت بالفعل في تحسين مؤشرات بيئة الأعمال لديها، حيث ارتفع مستواها من المركز 175 على مستوى العالم قبل 4 سنوات، إلى المركز 83 حاليا، فيما من المتوقع أن تصل الكويت إلى مستويات الثلث الأول من هذه القائمة على العالم بحلول 2022.

وأكد الروضان على ان الكويت ماضية في خططها نحو تعزيز دور الصناعة، حيث من المقرر أن ترى مدينة «الشدادية الصناعية» النور في 2022، لتكون أول مدينة صناعية متكاملة تضم مختلف الخدمات والمرافق الصناعية إلى جانب حديقة تكنولوجية، إلى جانب مدينة النعايم التي يجري التحضير لها بالتعاون مع عدد من الدول المستثمرة الصناعية لتكون مقرا للصناعات الكبيرة والثقيلة، لافتا في هذا الخصوص إلى توقيع الكويت اتفاقيات تعاون مع كل من تركيا والصين، مؤكدا أنه وبعد إنجاز هذه المدن لن تكون هناك ندرة بالاراضي الصناعية في الكويت.

إطلاق قائمة ذهبية

ومن ناحيته، اوضح مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي، ان الإدارة العامة للجمارك أعدت العديد من خطط العمل المتكاملة التي تهدف من خلالها إلى تسهيل التجارة عبر الحدود، لافتا إلى أن الادارة تعمل مع شركاء عمل عديدين، منهم جهات الإفراج التي تقرر السماح او منع دخول الشحنات.

وقال الجلاوي ان هناك الكثير من المشاكل المتعلقة بالإفراج عن الشحنات، لكن «الجمارك» تعمل بالتعاون مع جهات أخرى لتنسيق العمل وتسهيل الاجراءات بشكل اكبر.

وكشف الجلاوي عن أن الإدارة العامة للجمارك تستعد حاليا لإطلاق قائمة ذهبية لشركاء العمل في يناير المقبل، وذلك بعد التنسيق مع جهات الإفراج، لحصول كل من يعمل في القطاع الصناعي والصناعيين على كل التسهيلات المطلوبة.

واشار الجلاوي إلى أن من ضمن المشاكل التي تواجهها الادارة حاليا هي مشاكل الفحص العشوائي، مبينا أن الادارة تعمل حاليا على تعديل هذا الامر، مشيدا بالفعاليات واللقاءات التي تنظم بين الحين والآخر مع الجهات ذات العلاقة للتعرف على مشاكل مختلف الجهات والهيئات والشركات.

تقي: لا شح في الأراضي الصناعية

قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة، عبدالكريم تقي، ان القطاع الصناعي هو المنقذ الحقيقي لاقتصاد الدولة، لذلك يجب تكاتف الجهود من أجل تطوير هذا القطاع وتطويره.

ولفت إلى أنه يجب على القطاع الخاص ان يكون «جسورا» حتى يستطيع تحقيق أهدافه بالجهاز الحكومي، والا يكون مترددا في اتخاذ القرارات، مؤكدا أنه ليس هناك ما يدعو القطاع الخاص للخوف من الحكومة.

وأشار إلى أن ما يقال عن وجود شح في الأراضي الصناعية غير صحيح، فالكويت لديها نحو 8 كيلومتر مربع من الأراضي الصناعية، لكن حقيقة الامر تتمثل في أن هناك أراضي بدون خدمات بنية تحتية. وأوضح تقي ان هناك علة في أحد مواد قانون الصناعة تعيق تطويره، مطالبا اتحاد الصناعات الكويتية والقطاع الخاص بضرورة المطالبة بتغيير قانون الصناعة، مشددا على ضرورة إيجاد نظام واحد لإنجاز المعاملة الصناعية للتخلص من الدورة المستندية الطويلة والمعقدة، حيث إن المعاملة تمر بنحو 8 أنظمة وكل نظام له دورته المستحدثة الطويلة.

ولفت تقي الى ان ما تقوم به الإدارة العامة للجمارك في فحص الأشباه لشحنات المصانع غير مقبول، حيث يقومون بفحص 100٪ من الشحنات المتماثلة، مبينا انه تم الاتفاق مؤخرا على قائمة مصانع مثالية لفحص 20٪ فقط من شحناتهم المتماثلة.

الخرافي: الصناعة في ذيل الاهتمامات

نصح رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي كل من يفكر بالصناعة بالكويت بألا يبدأ العمل، لأن الصناعة في ذيل اهتمامات الحكومة بالكويت. وأشار الخرافي إلى أن الصناعة في الكويت كانت هي السباقة على مستوى دول المنطقة، حيث انطلقت الصناعة في 1965، حتى أن معظم الشركات الصناعية الناجحة والمدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية هي الشركات التي تأسست في الستينيات والسبعينيات، «لكننا خلدنا بعدها إلى النوم».

وأضاف أن الحكومة دائما ما تتشدق بمدينة الشدادية الصناعية، رغم أنها ليست مدينة صناعية، فهي مجرد ارض لا تتعدى مساحتها 5 ملايين متر مربع، مبينا أن الصناعة قد تسلمت «الشدادية» من الحكومة عام 2005 لكن هذه الارض لم تشهد حتى يومنا هذا أي خطوة فعلية، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة «النعايم» التي مضى على تسلمها 10 سنوات.. والنتيجة «صفر».

من جهة أخرى، استغرب الخرافي لجوء الحكومة إلى الاستعانة بالخبرات والشركات الاجنبية لتأسيس المدن الصناعية الجديدة، مؤكدا ان الكويت التي أسست مدينة الشعيبة وصبحان في الستينيات لم تحتاج إلى الصين وغيرها، فلماذا نرى أنفسنا وبعد أكثر من 50 سنة من العطاء «ضعفاء»؟

وتابع يقول «هيئة الزراعة» وزعت الكثير من الاراضي الزراعية في «كبد» و«ساحل الدوحة» و«الصليبية»، ثم اتجهت نحو «العبدلي» و«الوفرة»، بينما مازالت «هيئة الصناعة» غير قادرة على توزيع الاراضي على الصناعيين.

يبلغ 4 ملايين دولار.. لمدة 3 سنوات قابلة للزيادة

«بتروجلف» توقّع عقد تأجير حفار مع «فور سايت الهندية» في الإمارات

نجحت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف) في توقيع عقد تأجير حفار لمدة 3 سنوات بقيمة 4 ملايين دولار قابلة للزيادة مع شركة فور سايت الهندية في الإمارات.

وقالت الشركة في تصريح صحافي إن قيمة العقد المبرم بين الشركتين يبلغ 4 ملايين دولار ويمثل الربح الصافي للمشروع وتبدأ المدة الإيجارية في الربع الثاني لعام 2020.

وأضافت الشركة أن توقيع العقد مؤخرا هو نتاج عملية إعادة الهيكلة التي قامت بها خلال العام الحالي وأن بشائر وثمار إستراتيجيتها التسويقية بدأت تؤتي ثمارها وأن قدرتها على تنويع وتوسيع قاعدة العملاء كان لها مردود طيب. وقامت الشركة بعملية إعادة هيكلة شاملة على مستوى إدارات الشركة وقامت ببعض التعديلات على إستراتيجيتها التسويقية والمالية وبدأت فعليا في التطبيق العملي الذي كان له مردود قوي وفعال على المدى القصير.

ونوهت الشركة الى أن هذا العقد وإن كان لا يتناسب مع الإمكانات الهائلة التي تمتلكها الشركة في الوقت الحالي ولكنه بداية مبشرة للغاية ومشجعة في نفس الوقت من خلال العمل مع شركات خارج إطار الحدود الإقليمية وسيكون بداية لتوقيع المزيد من العقود من خلال أسواق جديدة.

وذكرت أن الاضطراب في أسواق النفط على مستوى العالم في السنوات الماضية كانت له آثاره ونتائجه على الشركات بشكل عام ولكننا نجحنا في فتح آفاق جديدة وأسواق واعدة.

جدير بالذكر وكما هو معلوم أن الشركة الخليجية للاستثمار البترولي هي شركة كويتية 100٪ تم تأسيسها عام 1998 وفقا لقانون الكويت وتعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتم إدراجها في بورصة الكويت عام 2005 وتتمثل أهم أنشطة الشركة في القيام بتملك المنشآت والمعدات والآلات وجميع الأجهزة المستعملة في صناعة البترول والبتروكيماويات.

شركة البترول الوطنية الكويتية
KNPC
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

لجنة الشراء الداخلية

إعلان
CB/PQ-01/2018

- تعلن شركة البترول الوطنية الكويتية عن رغبتها في القيام بإجراء اعمال التأهيل رقم: CB/PQ-01/2018 للشركات المحلية والخليجية والعالمية للقيام بأعمال الصيانة الميكانيكية خلال التوقفات وفقا لنطاق العمل التالي:

طبيعة نطاق العمل بشكل عام:

- على المقاول توفير كافة العمالة والأدوات المطلوبة لتنفيذ أعمال الصيانة الميكانيكية خلال التوقفات وحسب ما هو وارد بمستندات التأهيل وبما يتناسب مع حجم العمل المطلوب، كما يجب على المقاول أن ينفذ العمل بطريقة آمنة بما يناسب سياسة وإجراءات الصحة والسلامة والبيئة المتبعة في شركة البترول الوطنية الكويتية حسب قيمته وتفاصيل نطاق العمل الموضح في نماذج التأهيل اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2019/11/3 وذلك من خلال الرابط الموضح ادناه:
(https://www.knpc.com/en/)
- سوف تقوم شركة البترول الوطنية الكويتية باختيار شركة أو أكثر من الشركات ذات الخبرة والتي لديها المقدرة المالية والفنية وذلك للقيام بتنفيذ أعمال الصيانة خلال التوقفات وذلك حسب نطاق العمل المطلوب في المرفق وحسب معايير التأهيل الموضحة بالوثائق.
- ويشترط في من يتقدم لأعمال هذا التأهيل أن يكون من أصحاب الاختصاص و يمارس اعمال المقاولات الموضحة اعلاه ولديه المقدرة اللازمة لتنفيذ هذه الاعمال والمقاولات في دولة الكويت.
- علما بأن آخر موعد لتقديم نماذج التأهيل هو الساعة الواحدة (1:00 pm) من بعد ظهر يوم الخميس الموافق 2020/3/5، وتوضع وثائق التأهيل معبأة حسب الأصول في مظروف مدون عليه أسم وعنوان التأهيل وتاريخ الإقفال في الصندوق المخصص له الكائن بالطابق الأول غرفة رقم (1A-046) في مقر لجنة الشراء الداخلية بمبنى شركة البترول الوطنية الكويتية المكتب الرئيسي بالأحمدي.
- وفي حال وجود استفسارات لدى الشركات الراغبة بالمشاركة، فإنه يمكن تقديم تلك الاستفسارات من خلال:
  - رئيس لجنة التأهيل PQ
  - مكتب مدير ضمان الجودة، الطابق الثالث، مبنى ادارة مصفاة ميناء عبد لله،
  - شركة البترول الوطنية الكويتية، مصفاة ميناء عبد لله
  - الكويت، صندوق بريد 69، الصفاة 13001
  - فاكس رقم: 00965 23280106 / هاتف: 00965 23883500
  - البريد الإلكتروني: (PQTurnaround@knpc.com)
- كما تود لجنة الشراء الداخلية في شركة البترول الوطنية الكويتية دعوة الشركات المتقدمة لهذا التأهيل الى الحضور لمقر لجنة الشراء الداخلية الواقعة بمبنى شركة البترول الوطنية الكويتية الرئيسي بالأحمدي الطابق الثاني غرفة رقم (2A-050)، لحضور اجتماع لجنة فض طلبات التأهيل المُستلمة الذي سوف يعقد في تمام الساعة (8) الثامنة صباحا من يوم الأحد الذي يلي موعد الإقفال الخاص بهذه التأهيل.

أمين سر لجنة الشراء الداخلية